سيدي الرئيس،

السادة الحضور،

تشكل الأهداف الإنمائية المستدامة الثمانية أملا كبيرا، إذ تلمس هذه الأهداف المشكلات الحقيقية التي تواجه الدول النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد كان لتضافر الجهود الدولية دور فعال في تحقيق نسب متفاوتة من النجاح في تحقيق هذه الأهداف قبل انقضاء الآجال المحددة لذلك (العام الجاري 2015).

وإذا تطرقنا بشكل خاص إلى الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والذي يدخل في صميم عمل المنظمة، فقد تم بالفعل خفض نسبة الفقر المدقع في البلدان النامية (السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم/ للفرد) بين السنوات 1990 و 2014 إلى النصف (22% من سكان الدول النامية حاليا)، كما تراجعت نسبة انتشار نقص التغذية في الدول النامية خلال نفس الفترة غلى النصف أيضا، غير أن هذا التقدم لم يَحُل إلى الآن دون وجود 780 مليون شخص في العالم يعانون من الجوع المزمن، فضلا عن أكثر من مليار شخص تحت خط الفقر المُدقع، حيث تظل هذه الأعداد الهائلة عقبة حقيقية نحو تحقيق التنية المستدامة في معظم الدول النامية لا سيما في افريقيا، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية لها خاصة في الدول المتعددة الأعراق أو الدول ذات الهشاشة السياسية.

وإذا انتقلنا إلى منطقة الشرق الأدنى على وجه الخصوص، واستنادا إلى الإحصاءيات الواردة في التقرير الإقليمي الثاني والثلاثين لإقليم الشرق الأدنى للمنظمة الصادر في فبراير 2014، نجد أن ثمة ارتفاعا في أعداد من يعانون من نقص التغذية المزمن في دول إقليم الشرق الأدنى – خلافا للحال في كافة الأقاليم النامية الأخرى – إذ ارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن إلى قرابة 80 مليون بنهاية عام 2013.

ونود الإشارة في هذا الصدد إلى الأهمية الكبيرة للمبادرة الإقليمية بشأن "بناء القدرات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا"، والتي تكتسب أهمية مضاعفة في ضوء المتغيرات السياسية الحالية.

وننوه في هذا إلى أن مصر تنتهج سياسة واضحة إزاء دعم السلع الأساسية وبعض الخدمات لتمكين الطبقات دون المتوسطة والفقيرة من التوفر الحصول على حدود مقبولة من الغذاء وهو ما أدى إلى الوصول إلى درجات مقبولة من تحقيق الأمن الغذائي حتى بين أوساط الفقراء أوالمعانون الفقر المدقع، كما حرصت الحكومة على التأكيد أن التحرير التدريجي للدعم لن يستهدف الفئات الفقيرة خاصة مع تطبيق آلية

البطاقات الذكية التي سمحت بعدم إهدار الدعم على غير مستحقيه.

كما نجحنا مؤخرا في تعزيز برامج التغذية المدرسية لطلاب التعليم الأساسي في عشر محافظات في صعيد مصر والوجه البحري.

سيدي الرئيس ،

السادة الحضور ،

إن التحديات الكبيرة التي يواجهها عالمنا المعاصر، والمتعلقة بقضايا التغذية والأمن الغذائي، والمرتبطة ارتباطا مباشرا بالسياسات الزراعية على المستويات القُطرية والإقليمية والدولية، حتمت على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إيلاء أولوية متقدمة لمواجهة هذه التحديات، وابتكار استراتيجيات جديدة للتعامل مع مشكلات التغذية ونقص وانعدام الأمن الغذائي ومكافحة الجوع

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المنظمات الدولية خاصة المعنية بالأبعاد الإنسانية – وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة لدعم المُضارين من الحروب والصراعات المسلحة سواء عبر المساهمات العينية المباشرة أو تقديم الدعم الفني أو بناء قدرات الصمود لديهم.

سيدي الرئيس ،

السادة الحضور ،

إن جمهورية مصر العربية تنظر بعين الثقة إلى الجهود المبذولة من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تحقيق الأهداف التغذوية والمتصلة بتحقيق الأمن الغذائي، آملين أن يُثمر التعاون بين كل الأطراف من أجل تعزيز الاستثمارات الزراعية التي تتراجع لصالح القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية على الرغم من النسب المعتبرة للسكان العاملين في القطاع الزراعي في الدول النامية، كما نأمل في زيادة البحوث الزراعية المتخصصة التي ترسم خطوطا توجيهية مهمة للدول النامية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية والاستغلال الأمثل للموارد وتقييم الأوضاع الغذائية وزيادة إنتاج الغذاء بشكل عام.
وشكراً,